

Distr.: General
30 July 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام



الدورة الأولى تشكيلة بوروندي

رسائل متطابقة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن ورئيسة الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي

يشرفني أن أحيل إليكم الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (انظر المرفق).

وتشير لجنة بناء السلام إلى الطلب الأصلي لمجلس الأمن للحصول على المشورة بشأن بوروندي. ووفقا لما كلفت به لجنة بناء السلام من تقديم إرشادات بشأن بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء الصراع واقتراح استراتيجيات متكاملة لبلوغ هاتين الغايتين، فقد عملت اللجنة على نطاق واسع مع حكومة بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والشركاء داخل البلد على تحديد أولويات بوروندي الأساسية في مجال بناء السلام في الوقت الراهن ووضعها في سياق الإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

وقد أعد الإطار الاستراتيجي في الشهور القليلة الماضية بفضل مشاورات مكثفة جرت على الصعيد القطري وفيما بين الشركاء في بوروندي ولجنة بناء السلام في نيويورك. وشملت هذه المساعي مهمة وفد من أعضاء لجنة بناء السلام أرسل إلى بوروندي للقاء الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين ومناقشة المسائل معهم.

ويتيح هذا الإطار الاستراتيجي جمع حكومة بوروندي وشركائها - الوطنيين والدوليين على السواء - على مجموعة مشتركة من أهداف بناء السلام. ويوفر دليلا مفيدا لبلوغ هذه الأهداف وحشد الدعم المالي والسياسي اللازم.

وتؤيد لجنة بناء السلام وضع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام، التي يشكل هذا الإطار الاستراتيجي خطوة هامة من خطواتها. ويوفر الإطار الاستراتيجي أداة للتشاور والحوار لبوروندي، ولجنة بناء السلام، وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل توطيد السلام.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



وترحب لجنة بناء السلام بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي من أجل كفالة تملك كافة الشركاء في عملية بناء السلام للإطار الاستراتيجي، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة بذل كل الجهود من أجل توطيد السلام في بوروندي والتعاون معها ومع حكومة بوروندي على تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وستجري لجنة بناء السلام مناقشة بشأن الآثار العملية للالتزام طويل الأمد، وستعمل على بلورة أنسب شكل مقبول من الطرفين للالتزام طويل الأمد مع بوروندي.

ويمثل تطوير الآلية القطرية للتتبع والرصد خطوة مقبلة رئيسية لتمكين بوروندي ولجنة بناء السلام من استعراض التقدم المحرز بانتظام قياساً إلى أهداف بناء السلام على الصعيد المحلي وفي نيويورك على السواء. وينبغي أن يكون ذلك مرتبطاً بنتائج رصد ورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة الإجراءات ذات الأولوية المنبثقة عن المائدة المستديرة للمانحين حتى يتسنى إجراء تقييم أول للتقدم المحرز في لجنة بناء السلام خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

وخلال الشهور القليلة المقبلة، ستعد آلية للتتبع والاستعراض بغرض تمكين بوروندي، ولجنة بناء السلام، وأصحاب المصلحة الآخرين من العمل بالتشارك من أجل القيام بما يلي:

(أ) وضع خريطة الأنشطة لزيادة توضيح "الثغرات" والاحتياجات في إطار كل هدف من أهداف بناء السلام، بما في ذلك تحديد التسلسل وسلم الأولويات؛

(ب) تقديم توصيات بشأن دعم المجتمع الدولي لتذليل العقبات الرئيسية في المجالات ذات الأولوية؛

(ج) وضع مؤشرات لقياس ورصد التقدم، بما في ذلك تحديد آجال زمنية؛

(د) تحديد متى لا تعود هذه العقبات تشكل تحدياً للاستقرار بعد انتهاء الصراع.

ويقتضي السلام الدائم استمرار الدعم والالتزام. لذا، ستواصل لجنة بناء السلام عملها من أجل بلورة الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام مع استمرار التزامها مع بوروندي ودعمها للتقدم المحرز في عملية بناء السلام.

وتكرر لجنة بناء السلام تأكيد عزمها على تقديم دعم قوي وثابت لبوروندي لتوطيد السلام بغية تأمين مستقبل يخلو من الخوف والحرمان.

(توقيع) يوهان ل. لوفالد

رئيس

تشكيلة بوروندي

لجنة بناء السلام

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٣-١	أولا - معلومات أساسية
٥	٤	ثانيا - مبادئ التعاون
٦	١٥-٥	ثالثا - السياق
٨	٥٢-١٦	رابعا - الأهداف، وتحليل التحديات الرئيسية، وتحديد الأخطار
٨	١٦	ألف - الأهداف
٩	٥٢-١٧	باء - تحليل التحديات الرئيسية وتحديد الأخطار
٩	٢٣-١٨	١ - تعزيز الحكم الرشيد
		٢ - الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية
١١	٢٥-٢٤	٣ - قطاع الأمن
١١	٢٨-٢٦	٤ - العدالة، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب ..
١٣	٣٩-٣٤	٥ - قضية الأراضي وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي
١٤	٤٣-٤٠	٦ - حشد المساعدة الدولية وتنسيقها
١٤	٤٨-٤٤	٧ - البعد دون الإقليمي
١٥	٥٢-٤٩	٨ - البعد الجنساني
١٦	٦٣-٥٣	خامسا - الالتزامات المتبادلة
١٦	٥٤	ألف - حكومة بوروندي
١٧	٥٥	باء - لجنة بناء السلام

١٨	٦٠-٥٦ أصحاب المصلحة	جيم -
١٩	٥٧ ١ - المجتمع المدني، والطوائف الدينية، وهيئة الباشنغانتاهاي	
١٩	٥٨ ٢ - المنظمات النسائية	
٢٠	٥٩ ٣ - القطاع الخاص	
٢٠	٦٠ ٤ - الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان و/أو المجالس الجماعية	
٢١	٦٣-٦١ الشركاء الدوليون	دال -
٢١	٦١ ١ - منظومة الأمم المتحدة	
٢١	٦٢ ٢ - الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف	
٢١	٦٣ ٣ - المنطقة دون الإقليمية	
٢٢	٦٤ استعراض التقدم والرصد	سادسا -

أولا - معلومات أساسية

١ - دعت لجنة بناء السلام حكومة بوروندي وشركاءها إلى وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام لبوروندي، وفقا لولايتها، وبخاصة ما كلفت به في الفقرة ٢ (أ) و (ب) من قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ من "الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع، وتركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من الصراع ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة".

٢ - وقد شرعت حكومة بوروندي في وضع هذا الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي في شباط/فبراير ٢٠٠٧. واستهلت مشاورات لالتماس إسهامات اللجنة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الأرض (منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والطوائف الدينية، والأحزاب السياسية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف) أفضت إلى التوافق على أن الإطار الاستراتيجي سيكون دليلا يسترشد به في التشاور والحوار الذي تجريه حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين واللجنة سعيا إلى تحقيق السلام الدائم في بوروندي.

٣ - وأسهمت تشكيلة اللجنة المخصصة لبوروندي في وضع هذا الإطار الاستراتيجي من خلال مجموعة من الاجتماعات المواضيعية غير الرسمية وزيارة قام بها وفد من اللجنة لبوروندي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. كما قدمت تشكيلة بوروندي تعليقات على المسودة الأولى لهذا الإطار الاستراتيجي في اجتماع غير رسمي عقد في نيويورك بمشاركة حكومة بوروندي.

ثانيا - مبادئ التعاون

٤ - انطلاقا من رؤية تتصالح فيها بوروندي وتنعم بالسلام والازدهار، أقدمت حكومة بوروندي، وشركاؤها، بمساهمة من لجنة بناء السلام، على وضع هذا الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، واستندت إلى مبادئ التعاون التالية:

(أ) أهمية الملكية الوطنية وإسناد المسؤولية الرئيسية للحكومة والسكان البورونديين عموما عن بناء السلام وتحقيق الازدهار والديمقراطية في بوروندي؛

(ب) تعد الملكية الوطنية والشراكة أمرين أساسيين لكفالة نجاح جهود بناء السلام في أعقاب الصراع. ويتعين على الحكومة ولجنة بناء السلام والشركاء إيجاد توازن مناسب بين هذين الأمرين المحتميين؛

(ج) تأتي اللجنة، في إطار الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن والجمعية العامة، لإكمال الدعم المقدم ليوروندي من شتى مؤسسات المجتمع الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف؛

(د) تحرص اللجنة على التقليل إلى أدنى حد من الاحتياجات من التقارير وغيرها من الوثائق الإضافية بما يتيح للحكومة تركيز قدراتها المحدودة على تنفيذ هذا الإطار؛

(هـ) لشتى أصحاب المصلحة في بوروندي، بما في ذلك المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية، والطوائف الدينية، والمؤسسات الإقليمية، دور رئيسي في بناء السلام.

ثالثاً - السياق

٥ - شهدت بوروندي منذ استقلالها سلسلة متتالية من الأزمات الاجتماعية - السياسية العنيفة التي قوضت تماسكها ورهنت تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وأدى الحكم السيئ، إلى جانب نظام استبعاد سياسي واجتماعي، إلى وقوع مواجهات ومذابح ذات طابع عرقي. وبلغت هذه المصادمات ذروتها بنشوب حرب أهلية كانت لها آثار مدمرة على سكانها ونسيجها الاجتماعي.

٦ - وبدأت بوروندي، منذ عام ٢٠٠١، تسعى إلى إحلال السلام وإعادة بناء المؤسسات الوطنية. وأتاحت هذه العملية، التي تميزت بتوقيع اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠ والاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٣ مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية اللذين يشكلان الركيزتين الأساسيتين لعملية السلام ويتضمنان المبادئ الأساسية لقيام نظام سياسي واجتماعي واقتصادي بعد انتهاء الصراع، أتاحت إنهاء صراع مسلح وإيجاد مؤسسات منتخبة ديمقراطياً في عام ٢٠٠٥. وقطعت أشواط هامة نحو استعادة السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، أكملت بتوقيع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار عام ٢٠٠٦ مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية.

٧ - ويقدم البرنامج الخمسي لحكومة بوروندي (٢٠٠٥-٢٠١٠) لمحة عامة عن الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل التي ينبغي تنفيذها لإيجاد الظروف اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة في بوروندي. ويركز البرنامج على تدابير أساسية قصيرة الأجل لبناء السلام وهيئة

الظروف اللازمة للنهوض بمبادرات طويلة الأجل وكذلك على أولويات ترمي إلى الدفع مجدداً بعجلة النمو الاقتصادي والرفاه العام.

٨ - وتمت بلورة أولويات الخطة الخمسية لحكومة بوروندي في الإطار الاستراتيجي لبوروندي للحد من الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠) من خلال عملية تشاور واسعة النطاق، ويُشكل إلى جانب البرنامج إطاراً برنامجياً شاملاً سيسترشد به في جهود بناء السلام وسيكفل الروابط اللازمة مع التنمية على المدى الطويل.

٩ - وأعدت الحكومة خطة أولويات لبناء السلام (٢٠٠٧) بدعم من الأمم المتحدة. وكانت خطة الأولويات هذه أساساً استند إليه الأمين العام للأمم المتحدة لتخصيص اعتماد قدره ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لبناء السلام. وتحدد هذه الخطة المجالات ذات الأولوية التالية: (أ) الحكم الرشيد، و(ب) تعزيز سيادة القانون في صفوف قوات الأمن، و(ج) تعزيز العدالة، ودعم حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة، ومكافحة الإفلات من العقاب، و(د) قضية الأراضي المطروحة بوجه خاص في سياق إعادة إدماج المنكوبين إنعاش المجتمعات المحلية الذي يستهدف النساء والشباب والمنكوبين على وجه الخصوص.

١٠ - واتخذت مبادرات متعددة لتعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. وقد يوفر ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى آلية إقليمية لحل القضايا المتعلقة بالسلام والأمن والحكم والتنمية في بلدان المنطقة. واختيرت بوروندي للاضطلاع بدور هام في تنفيذ هذا الميثاق. واستقبلت للتو مكاتب الأمانة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وسوف يتيح الميثاق لبوروندي فرصة دمج عملية بناء السلام في إطار منظور إقليمي. وتنتظر مساهمة إيجابية من الجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى.

١١ - ورغم ما لوحظ من تقدم، لا يزال البلد يواجه عدداً من التحديات الداخلية التي تشكل تهديدات خطيرة للاستقرار والسلام والنمو. ويشكل التأخر في تنفيذ بعض البنود الأساسية في اتفاقات وقف إطلاق النار هاجساً عاماً يبقى الخطر الأمني.

١٢ - ويحدد برنامج الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر، المقدم في المائدة المستديرة للشركاء في أيار/مايو ٢٠٠٧، عدداً من الظروف المتعلقة ببناء السلام التي ينبغي توافرها لكفالة النجاح في تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة للحد من الفقر. ويتعلق الأمر بوجه خاص بـ "حشد الموارد، وتنسيقها، وإدارتها الرشيدة، وكفالة أمن الأشخاص والممتلكات، واستقرار المؤسسات وفعالية الإجراءات الحكومية، والحد من النفقات الأمنية وإضفاء الصفة الاحترافية على قوات الأمن التي تكتسي أهمية في تعزيز

الانتعاش الاقتصادي، واحترام السلطات العامة لقواعد الإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة الذي يتوقف عليه مستوى انخراط الشركاء، والصعوبات المصادفة في الإبلاغ عن التقدم المحرز، وشفافية إدارة الشؤون العامة ومشكلة القدرة الاستيعابية التي تعيق تنفيذ المشاريع^(أ).

١٣ - وهذا الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي يسهم في تحسين هذه الظروف تيسيرا لتنفيذ البرامج الواردة في الاستراتيجيات والصكوك الحالية. ويسلط الضوء على التحديات المواجهة للوفاء بالالتزامات القائمة والأخطار المهددة لبناء السلام في بوروندي. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد هذه التحديات والتهديدات خلال مشاورات جرت بين الحكومة وشركائها. وأتاحت هذه المشاورات جمع إسهامات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في بناء السلام في بوروندي، بما فيهم ممثلو الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والطوائف الدينية، والقطاع الخاص، والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين.

١٤ - وأكدت الحكومة، من خلال الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر، أن المرأة لها دور مركزي في التنمية وأنه لن تنجح وتنفذ أي استراتيجية دون مراعاة واضحة للمنظور الجنساني تتيح كفاءة مشاركة كاملة للمرأة في اتخاذ القرارات، وفي اختيار الإجراءات ذات الأولوية، وبالأخص في تنفيذها.

١٥ - ويعكس هذا الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي الالتزامات المتبادلة بين الحكومة وشركائها للعمل معا على حل المشكلات ومعالجة الأخطار التي تهدد بناء سلام دائم في إطار من الحوار المتواصل والشفاف والمرن.

رابعا - الأهداف، وتحليل التحديات الرئيسية، وتحديد الأخطار

ألف - الأهداف

١٦ - في ضوء المجالات ذات الأولوية التي حددتها حكومة بوروندي وأيدتها اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أتاحت المشاورات التي جرت أثناء إعداد هذا الإطار الاستراتيجي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات التالية مع أخذ المسائل الرئيسية التي تحد من فرص تحقيق السلام في بوروندي في الاعتبار:

(أ) انظر برنامج الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠) المقدم في المائدة المستديرة للشركاء، المعقودة في بوجومبورا يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، الصفحة ٨٢ من النص الانكليزي (www.cslp.miniplan.bi).

(أ) تعزيز الحكم الرشيد، وبخاصة احترام الدستور والقوانين، وإيجاد مجالات إضافية وآليات للتشاور والتحاوور بشأن المسائل الرئيسية المتصلة ببناء السلام في بوروندي، ومكافحة الفساد، وتعزيز قدرات الإدارة العامة واللامركزية، والإعداد للاستحقاقات الانتخابية القادمة عن طريق إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة؛

(ب) إكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية؛

(ج) مواصلة إصلاح قطاع الأمن ونزع أسلحة السكان المدنيين. بمشاركة فعالة من كافة أصحاب المصلحة؛

(د) المساواة في اللجوء إلى العدالة، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب وكذا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق تنفيذ وتشغيل آليات تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية؛

(هـ) البحث عن حلول دائمة لقضية الأراضي وتعافي السكان المتضررين من الحرب والصراعات اجتماعيا واقتصاديا، وخاصة بمواصلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر والتصديق على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وتنفيذه؛

(و) مراعاة المنظور الجنساني في السعي إلى تحقيق هذه الأولويات وفي كافة مراحل عملية بناء السلام مع احترام أولويات السياسة الوطنية الجنسانية وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

باء - تحليل التحديات الرئيسية وتحديد الأخطار

١٧ - على الرغم من إحراز تقدم واضح في تحقيق هذه الأولويات، هناك تحديات حقيقية تواجه الحكومة وشركاءها في تنفيذ الأنشطة.

١ - تعزيز الحكم الرشيد

تحليل التحديات المتصلة بتعزيز الحكم الرشيد

١٨ - يشكل تنظيم انتخابات عامة وإيجاد مؤسسات منتخبة وتمثيلية ومشروعة منعظفا في عملية السلام في بوروندي. ويبقى أن ترسخ الثقافة الديمقراطية التي تجلت خلال العملية الانتخابية. ولإتاحة توطيد هذه الديمقراطية الناشئة، لا غنى عن التحاوور والتشاور بين كافة الجهات الفاعلة في المجتمع (البرلمان، والمنتخبون المحليون، والحكومة، والأحزاب السياسية،

والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والطوائف الدينية). وفي هذا السياق، وحفاظا على هذه الحيوية، فإن التحدي يكمن في تعزيز الثقافة الديمقراطية عبر حوار دائم بشأن الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية.

١٩ - ويستند بناء السلام إلى الشعور الذي يشاطره الجميع بأن الدولة تؤدي مهامها بسيادة تامة، باسم جميع المواطنين، وتلبية لاحتياجاتهم الأساسية. كما يفترض أن الدولة تملك الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لإدارة الشؤون العامة بشفافية وفعالية. بيد أن سنوات الصراع التي شهدتها بوروندي أضعفت المؤسسات الوطنية بشكل ملحوظ وأدت إلى تآكل ثقة البورونديين في قدرة دولتهم على الدفاع عن مصالحهم وصورها. ويجدر بالإشارة بوجه خاص أن الحكومة ورثت إدارة أضعفها الصراع إلى حد بعيد. ويظهر سوء الأداء في جملة أمور في انتشار الفساد وتآكل جودة الخدمات العامة في حين أن السكان لديهم تطلعات ضخمة يطمحون إلى أن تحققها لهم الحكومة.

٢٠ - وتمثل مشروعية المؤسسات الجديدة، وبخاصة الحكومة، والبرلمان، والمنتخبون المحليون، أساسا متينا لإعادة النظر والتفكير في العلاقات بين المواطنين، بيد أن الإصلاح العميق للإدارة العامة يظل شرطا ضروريا لاستعادة ثقة المواطنين بالدولة.

الأخطار المتصلة بالحكم

٢١ - يشكل انعدام الاستقرار المؤسسي المتكرر الناتج عن التناقضات والتوترات السياسية وتدخل الأحزاب السياسية في إدارة الشأن العام خطرا يهدد التوازن المهش الناشئ عن اتفاقات السلام.

٢٢ - وقد تؤدي المضاربة بين الجهات الفاعلة في سبيل الحصول على موارد قصيرة الأجل إلى نشوب صراعات وتؤكد الحاجة الملحة إلى التصدي بفعالية للغش وسوء إدارة الشأن العام والفساد، وبخاصة في منح العقود العامة.

٢٣ - ويشكل سوء إدارة عملية إعادة إدماج اللاجئين والمشردين، المرتبط بوجه خاص بقضية الأراضي، خطرا يهدد الاستقرار المهش للمجتمعات المحلية البوروندية.

٢ - الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

تحليل التحديات المتصلة بالاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

٢٤ - منذ اعتماد الاتفاق الشامل في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أحرز تقدم هام في إنشاء آليات المتابعة والتنفيذ، ومنها الآلية المشتركة للتحقق والمتابعة وأفرقة الاتصال المشتركة. لكن لا تزال هناك تحديات هامة ينبغي مواجهتها مع مراعاة أحكام الدستور، منها تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وإعادة إدماجهم، وإدماج هذه القوات في مؤسسات تابعة للدولة، وبخاصة في الجيش والشرطة.

الخطر المتصل بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

٢٥ - يؤدي تأخر تنفيذ الاتفاق إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي قد يفسر جزئياً تباطؤ عودة اللاجئين والمشردين إلى مجتمعاتهم الأصلية. وقد يفضي إلى تجاوزات عسكرية ومواجهات خارج نطاق السيطرة بين قوات الدفاع الوطني ووحدات قوات التحرير الوطنية؛ ويشجع على اللصوصية بتوفير الذرائع لمن يرغبون في ذلك.

٣ - قطاع الأمن

تحليل التحديات المتصلة بقطاع الأمن

٢٦ - تحدد مختلف اتفاقات السلام أسس إصلاح عميق لقطاع الأمن. ولئن تحققت مكتسبات هامة في تحسين الأمن، وبخاصة في إعادة تنظيم قوات الدفاع الوطني، والشرطة الوطنية البوروندية، وتسريح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مقاتل، فإن النتائج غير كافية في ضوء حاجة غالبية المقاتلين السابقين إلى إعادة إدماجهم بصفة دائمة في المجتمع وانتشار الأسلحة والشعور بعدم الأمان. وينبغي أن يقترن إشراك المقاتلين السابقين في عملية الإدماج بإعادة تحديد ولاية هذه القوات استناداً إلى جيش يكفل الحماية من أي خطر خارجي وشرطة في خدمة أمن المواطنين، وعملية لإعادة إدماج المسرحين.

الأخطار المتصلة بقطاع الأمن

٢٧ - رغم ما بذل من جهود، لا يزال ينظر إلى قوات ودوائر الأمن على أنها تتصرف في غير المصلحة العامة للسكان، ومرد ذلك على وجه الخصوص إلى ما تقوم به عناصر منحرفة من عمليات ابتزاز وما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢٨ - ويتمثل الخطر أيضا في عدم كفاية الفرص الاقتصادية لإعادة إدماج المسرحين.

٤ - العدالة، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب

تحليل التحديات المتصلة بالعدالة، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب

٢٩ - على الرغم مما بذل من جهود وأحرز من تقدم في إصلاح نظام العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، لا يزال الوضع يبعث على القلق. فعدم استقلال الجهاز القضائي في الوقت الراهن لا يتيح للدولة مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي للانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والاضطلاح بحملة مطردة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة الحماية من أعمال العنف ضد المرأة.

٣٠ - ويشكل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة منذ الاستقلال أحد الأسباب الأساسية للصراع في بوروندي. ويضاف إلى ذلك أن انعدام آليات تتيح للسكان الرجوع بالذاكرة إلى مختلف موجات العنف التي أحزنت بوروندي أمر يعيق تحقيق المصالحة الوطنية.

٣١ - ولذلك، نصت اتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على وضع آليات لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية. ولعن اتفقت الحكومة والأمم المتحدة على ضرورة الشروع في إجراء مشاورات وطنية مستقلة محايدة وشاملة بشأن مسألة تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية، فإن الطرفين لم يتمكنوا بعد من الاتفاق على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة دولية خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتشمل عملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية أربعة جوانب هي: تقصي الحقيقة، وتحقيق العدالة، وتحقيق المصالحة، والعتق. وتختلف فئات المجتمع البوروندي حاليا من حيث جوانب العملية التي تفضلها. أما في المستقبل، فالتحدي الرئيسي يكمن في إيجاد آليات لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية تشجع على تحقيق المصالحة الوطنية وتسهم في إنهاء الإفلات من العقاب انطلاقا من نتائج المشاورات الشعبية وتجارب بلدان أخرى.

الأخطار المتصلة بالعدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٣٢ - يؤدي انعدام سبل تتيح للمواطنين اللجوء الفعلي للقضاء وجهل السكان للقانون إلى تفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب وتشجيع المواطنين على الانتصاف لأنفسهم بأيديهم.

٣٣ - وإذا لم يتم فورا القضاء على العوامل التي تشجع على الإفلات من العقاب، فإن مظاهر الظلم التي تساعد على نشوب الصراعات ستدوم.

٥ - قضية الأراضي وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

تحليل التحديات المتصلة بقضية الأراضي وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

٣٤ - أجبرت الأزمات الاجتماعية - السياسية آلاف البورونديين على مغادرة أراضيهم في اتجاه بلدان أجنبية أو مخيمات للمشردين. ومع عودة السلام، يود البورونديون العائدون إلى وطنهم أن يعاد توطينهم في أراضيهم. وتفيد الوزارة المكلفة بإعادة الإدماج أن نحو ٢٦٠.٠٠٠ شخص عادوا إلى الوطن ولم يجدوا أراضيهم. فالكثير من أملاكهم أصبح يشغلها أناس آخرون واستغلت أملاك أخرى لإقامة الهياكل الأساسية للدولة.

٣٥ - واصطدم الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات المحلية بانخفاض الإنتاجية الاقتصادية خلال السنوات الاثني عشرة الأخيرة جراء الآثار السلبية للصراع. ولا بد لرفع تحدي الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي من الاضطلاع بأنشطة فورية محددة الهدف وواسعة النطاق تركز على جوانب التأهيل الأكثر إلحاحا، وبخاصة تأهيل الشباب، والنساء، والفئات الضعيفة. وستتيح هذه الأنشطة وضع أسس سلام دائم وتنمية مستدامة بالاستفادة من فرص التكامل الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

٣٦ - وينبغي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بموازاة مع إصلاحات الرعاية الاجتماعية الأساسية.

الأخطار المتصلة بقضية الأراضي وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

٣٧ - قد يشكل عدم إيجاد حل دائم لقضية الأراضي عائقا أمام إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي وقد يزيد من حدة الصراعات وانعدام الأمن في المناطق الريفية.

٣٨ - وتتمثل الأخطار أيضا في الظروف الاقتصادية التي تزداد سوءا، وانعدام الأمن الغذائي الذي يتفاقم جراء تقلب المناخ في بعض المناطق، وعدم توافر فرص العمل للفئات الضعيفة، وزيادة الضغوط الاجتماعية - السكانية إثر عودة اللاجئين، وزيادة حالات الحرمان المتصلة بعودة المشردين داخليا.

٣٩ - وقد تؤدي الإصلاحات الاقتصادية من قبيل خصخصة المؤسسات العامة إلى تدهور الأحوال الاجتماعية وإلى نشوب صراعات.

٦ - حشد المساعدة الدولية وتنسيقها

تحليل التحديات المتصلة بحشد المساعدة الدولية وتنسيقها

٤٠ - لم تكن المساعدة الدولية خلال السنوات الأخيرة في مستوى احتياجات بوروندي، رغم تنظيم عدد من المؤتمرات المستديرة منذ عام ٢٠٠٠. ومرد ذلك إلى نزوع شركاء معينين إلى وقف تقديم المساعدة الإنمائية على إحراز تقدم سياسي في عملية السلام.

٤١ - ففي إطار المائدة المستديرة المعقودة في بوجومبورا في أيار/مايو ٢٠٠٧، نوقش برنامج إجراءات ذات أولوية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠) فضلا عن وثيقة تدعو إلى اعتماد سياسات عامة فعالة لتحقيق تغيير حقيقي في حياة البورونديين. وأوصت المائدة المستديرة بتعزيز الشراكة بين بوروندي وشركائها من أجل تحسين تنسيق المساعدة الدولية وتقديمها.

٤٢ - ولتجنب حالات تأخر لا تنتهي في تنفيذ برنامج الإجراءات ذات الأولوية، ينبغي للحكومة أن تسرع بحل المشاكل الهيكلية التي تعوقه. وينبغي للشركاء الدوليين، من جهة أخرى، أن يوفرُوا المساعدة بأقصى سرعة ممكنة مع مراعاة قواعدهم وإجراءاتهم.

الأخطار المتصلة بحشد المساعدة الدولية وتنسيقها

٤٣ - قد يؤدي ضعف قدرة الحكومة على توفير المتابعة وتميئة الظروف اللازمة لحشد المساعدة الدولية الموعودة بطريقة فعالة واستخدامها إلى حدوث تأخر كبير في صرف الأموال المعلنة وقد يضر بالجهود الجارية لبناء السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

٧ - البعد دون الإقليمي

تحليل التحديات المتصلة بالبعد دون الإقليمي

٤٤ - للبعد دون الإقليمي أهمية حاسمة في بناء السلام في بوروندي. فالصراع في هذا البلد احتد نتيجة عدم الاستقرار والصراعات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، من جهة، وامتدت آثاره لتشمل بلدان المنطقة دون الإقليمية الأخرى، خاصة في مجالي الأمن وحقوق الإنسان، من جهة أخرى. وشهدت عملية استعادة السلام في بوروندي مشاركة قوية من بلدان المنطقة والمنطقة دون الإقليمية التي تظل نشيطة في دعم عملية بناء السلام والإنعاش الاقتصادي.

٤٥ - وتلتزم بوروندي من جانبها بأن تشارك بنشاط في المساعي والمبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية. وقد مهدت

الانتخابات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى السبيل أمام تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويتيح إنشاء الأمانة العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في بوروندي، وقبول انضمام بوروندي مؤخرًا إلى جماعة شرق أفريقيا، وإحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، فرصة أخرى لدمج مساعي بناء بوروندي في دينامية دون إقليمية.

الأخطار المتصلة بالبعد دون الإقليمي

٤٦ - قد يؤدي عدم التصديق على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى إلى إضعاف عمليات وجهود السلام في المنطقة. وقد يؤدي استمرار وجود جماعات مسلحة في المنطقة دون الإقليمية إلى تقويض الاستقرار على الحدود إن لم يتم التوصل بسرعة إلى حل إقليمي في إطار اللجنة الثلاثية زائد واحد.

٤٧ - وتؤدي مسألة اللاجئين والسكان المشردين إلى تفاقم مشكلة إعادة إدماج السكان المتأثرين بالصراع وتشكل تحدياً للسلام في المنطقة دون الإقليمية، وتتضمن بالتالي اهتماماً متواصلًا.

٤٨ - وقد يشهد القطاع الخاص البوروندي الضعيف أصلاً جراء الحرب اختناقاً نتيجة وصول منتجات إلى السوق المحلية من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وقد يؤدي هذا الوضع إلى إعاقاة الإنعاش الاقتصادي وقد يحد من دور القطاع الخاص في بناء السلام.

٨ - البعد الجنساني

تحليل التحديات المتصلة بالبعد الجنساني

٤٩ - لم تكفل بعد مشاركة المرأة الكاملة في اتخاذ القرارات، واختيار الإجراءات ذات الأولوية، وبالأخص تنفيذها.

٥٠ - وتؤثر الأحكام القانونية والتنظيمية التمييزية وحالات الفراغ القانوني، خاصة في مجالات الوراثة والهبة ونظم الزوجية، في النساء وفي نمائهن الشخصي والمعنوي والمادي.

٥١ - وزادت أعمال العنف ضد المرأة، وبخاصة الاغتصاب، زيادة لا سابق لها خلال ١٣ عاماً من الصراع المسلح الذي شهدته بوروندي. وتشكل مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، ومنعها، وتقديم الدعم لضحاياها التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها في هذا المجال.

الأخطار المتصلة بالبعد الجنساني

٥٢ - سيحد عدم تأهيل النساء عموماً والنساء الضعيفات خصوصاً (اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً) وعدم تحسين قدرتهن على تدبير أمورهن من مشاركتهن النشطة في عملية بناء السلام وإعادة بناء البلد.

خامساً - الالتزامات المتبادلة

٥٣ - تؤكد حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام من جديد التزامهما بتعزيز شراكتهما من أجل بناء السلام في بوروندي.

ألف - حكومة بوروندي

٥٤ - في ضوء التحديات والأخطار الرئيسية التي تهدد عملية بناء السلام، ستقوم حكومة بوروندي بما يلي:

الحكم الديمقراطي

(أ) إنشاء وإقامة أطر شاملة للحوار والتشاور ومراعاة إسهامات شتى أصحاب المصلحة في هذه المشاورات للتوصل إلى توافق وطني بشأن المسائل المتصلة ببناء السلام وإيجاد رؤية تشرك القادة والسكان البورونديين في عملية لتوطيد الديمقراطية والسلام؛

(ب) مواصلة إدارة أزمات الحكم الداخلي المحتملة بالطرق السلمية مع مراعاة الدستور وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛

(ج) مواصلة إشراك المرأة والاستمرار في الجهود الرامية إلى إدماجها في المؤسسات الوطنية لاتخاذ القرارات وفي كافة البرامج الوطنية. والعمل إضافة إلى ذلك على كفاءة مراعاة المنظور الجنساني في كافة مراحل بناء السلام على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٧١٩ (٢٠٠٦)؛

(د) التعجيل بإعادة تشكيل الإدارة العامة وتحقيق اللامركزية فيها لزيادة شفافيتها ومساءلتها وفعاليتها وجعلها في خدمة جميع المواطنين؛

(هـ) مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد بجميع أشكاله وتعزيز الشفافية كوسيلة لتعزيز الثقة بين الفاعلين في المجتمع البوروندي؛

اتفاق وقف إطلاق النار المبرم مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

(و) مواصلة العمل مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، والوساطة، والمبادرة دون الإقليمية، والجهات الفاعلة في المجتمع البوروندي، ليتسنى فوراً وبالتشارك هيئة الظروف المواتية للتنفيذ الفعلي لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية؛

العدالة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب

(ز) الشروع، بالتشارك مع المجتمع المدني والأمم المتحدة، في إجراء مشاورات شعبية على كافة المستويات للتوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن آليات تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية، وإنشاء هذه الآليات ودعم تشغيلها؛

(ح) هيئة الظروف لإيجاد نظام قضائي مستقل في خدمة المواطن، وتشجيع المواطن على اللجوء إلى القضاء بانتظام وتيسير لجوئه إليه؛

(ط) محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها أعمال العنف ضد الأطفال والنساء وغيرهم من الضعفاء؛ ووضع آليات مستقلة لحماية حقوق الإنسان؛

تحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

(ي) كفالة متابعة خاصة لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية ضمن الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر بهدف الإسهام في بناء السلام وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمعات المحلية وإقامة شراكة حقيقية حول البرامج الرئيسية؛

(ك) القيام بدور طلائعي لضمان التصديق خلال عام ٢٠٠٧ على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وتنفيذه ووضع تدابير متابعة لكفالة إسهام التكامل دون الإقليمي في بناء السلام.

باء - لجنة بناء السلام

٥٥ - ستقوم لجنة بناء السلام، وفقاً لولايتها المحددة في الفقرة ٢ من (أ) إلى (ج) من قرار الجمعية العامة وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، بما يلي:

(أ) مواصلة التزامها مع بوروندي والعمل معاً على استعراض الالتزام المستمر بعد الانتخابات الديمقراطية الوطنية المقرر إجراؤها في بوروندي في عام ٢٠١٠؛

(ب) الاستمرار في إيلاء الاهتمام وتوفير الدعم لحشد الموارد لبوروندي دعماً لأولوياته في مجال بناء السلام، والمساعدة في هذا الصدد على كفالة الوفاء بالتبرعات المعلنة والالتزامات المقطوعة خلال المائدة المستديرة للشركاء المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

(ج) اتخاذ تدابير للدعوة على نطاق المجتمع الدولي لدعم عملية بناء السلام بتسليط الضوء على التقدم المحرز في جهود بناء السلام بالبلد والتحديات والأخطار التي تواجهها والفرص المتاحة لها؛

(د) العمل على إدماج البعد دون الإقليمي لبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى في التزامها تجاه بوروندي، وبخاصة عبر تعاونها مع الأمانة العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتشجيع كافة بلدان المنطقة على التصديق على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى؛

(هـ) تقاسم الدروس المستخلصة في مجال بناء السلام من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة مع حكومة بوروندي؛

(و) الإسهام بصورة فردية وجماعية في دعم بوروندي في جهودها من أجل بناء السلام من خلال القيام بما يلي:

- ١' تحسين تنسيق الدعم المقدم لبوروندي في شتى مجالس الإدارة بالأمم المتحدة؛
- ٢' التشجيع على التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى بخصوص تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي؛
- ٣' تشجيع مشاركة الشركاء على أوسع نطاق في كافة المتدييات الدولية التي يمكن حشد الدعم فيها لبوروندي، والتشجيع على توسيع قاعدة المانحين لبوروندي؛
- ٤' مساعدة الشركاء على تحسين جودة إيصال المعونة إلى بوروندي.

جيم - أصحاب المصلحة

٥٦ - تشجع حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام الأطراف التالية على الإسهام في تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي^(ب).

(ب) القائمة غير شاملة.

١ - المجتمع المدني، والطوائف الدينية، وهيئة الباشنغانتاها

٥٧ - مع وضع ولايات ومهام شتى مكونات المجتمع المدني، وقربها، وخصوصية عملها في أوساط السكان في الاعتبار، تشجع على اتخاذ التدابير التالية:

(أ) إدماج الأولويات الواردة في هذا الإطار الاستراتيجي في مهامها وبرامجها؛

دعم الحكم الرشيد

(ب) إقامة حوار دائم وفعال على نطاق المجتمع المدني نفسه وبين المجتمع المدني وغيره من الفاعلين بشأن مسائل بناء السلام؛

(ج) الاضطلاع بأنشطة لتوعية السكان بالسلام والثقافة الديمقراطية والقيم الثقافية التي تشجع على المصالحة؛

(د) تقييم الاتساق بين الأولويات والتطلعات المجتمعية للتوصل إلى التوصيات اللازمة؛

دعم العدالة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب

(هـ) الإسهام في إعادة بناء البلد معنويا واستجلاء الذاكرة والتعافي من الصدمات؛

(و) وضع آليات تتيح لجوء المواطنين إلى القضاء على قدم المساواة بتوفير مساعدة قضائية منسقة ودعم لتعميم القانون على وجه الخصوص؛

دعم الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

(ز) الاضطلاع بأنشطة تقارب على نطاق المجتمعات المحلية تركز على وجه الخصوص على الوساطة المجتمعية وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لمختلف الفئات الناشئة عن الصراعات (المسرحون، والعائدون إلى الوطن، والمشردون، والأطفال الجنود ومن ظلوا فوق التلال ... إلخ).

٢ - المنظمات النسائية

٥٨ - تشجع المنظمات النسائية على القيام بما يلي:

دعم الحكم الرشيد

(أ) إجراء حوار مع صناع القرار على كافة المستويات بشأن مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الحكومة وبرامجها؛

دعم العدالة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب

(ب) تعزيز آليات الدعوة للتصدي لأعمال العنف الجنساني ومنع وقوعها وقمعها؛

دعم الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

(ج) إحياء مبادرات النساء الابتكارية في مجال تحقيق المصالحة والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية وكذلك في مجال محاربة الفقر.

٣ - القطاع الخاص

٥٩ - يلتزم القطاع الخاص، واضعا في الاعتبار ما يتيح من إمكانيات لبناء السلام، بأن يدمج أولويات هذا الإطار الاستراتيجي في أنشطته، ويقوم بما يلي:

دعم الحكم الرشيد

(أ) الإسهام بفعالية في مكافحة الفساد وتعزيز احترام قواعد المنافسة؛

(ب) تعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل تحسين قيمته المضافة في النهوض بمؤشرات الاقتصاد الكلي.

٤ - الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان و/أو المجالس الجماعية

٦٠ - تلتزم الأحزاب السياسية، واضعة في الاعتبار مسؤوليتها أمام الشعب كجهات منتخبة، بأن تقوم بما يلي:

دعم الحكم الرشيد

(أ) إدماج أولويات الإطار الاستراتيجي في المهام والبرامج التي تتولاها الأحزاب السياسية؛

- (ب) السعي، إلى جانب ما ينبغي بذله من جهود لكفالة استمرار الحوار السياسي في الأطر المنصوص عليها في الدستور، وبخاصة البرلمان والحكومة، إلى المشاركة بصورة بناءة في أطر الحوار التي سيتم إيجادها والالتزام بحل نزاعاتها بالطرق السلمية؛
- (ج) احترام فصل السلطات. وينبغي أن تقوم المعارضة بدورها في احترام القانون بروح بناءة.

دال - الشركاء الدوليون

١ - منظومة الأمم المتحدة

٦١ - تلتزم منظومة الأمم المتحدة، وازعة في اعتبارها قرار مجلس الأمن ١٧١٩ الذي يحدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بدعم هذا الإطار الاستراتيجي من خلال تنفيذ ولاية المكتب المتكامل والاستراتيجية المتكاملة لدعم الأمم المتحدة لبناء السلام في بوروندي.

٢ - الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف

- ٦٢ - يلتزم الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف، كل في إطار برنامجه للتعاون، ووفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والالتزامات الواردة في إعلان الألفية والالتزامات المقطوعة في المائدة المستديرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧، بالقيام بما يلي:
- (أ) إدماج أولويات هذا الإطار الاستراتيجي في برامج التعاون؛
- (ب) دعم تنفيذ أولويات الحكومة المبنية في الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠) وبرنامج الإجراءات ذات الأولوية (٢٠٠٧-٢٠١٠)؛
- (ج) إيصال دعوة لجنة بناء السلام لصالح بوروندي؛
- (د) الوفاء بالالتزامات المقطوعة خلال المائدة المستديرة.

٣ - المنطقة دون الإقليمية

- ٦٣ - تشجع دول المنطقة دون الإقليمية على القيام بما يلي:
- (أ) الإسهام في بناء السلام في بوروندي عن طريق تنفيذ الالتزامات الأمنية المقطوعة في مختلف أطر التعاون دون الإقليمي؛
- (ب) إدارة شؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع بوروندي حفاظا على الاستقرار.

سادسا - استعراض التقدم والرصد

٦٤ - لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي في مراحل تطوره، ستقوم حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بوضع آلية للتحقق والرصد. وستستند هذه الآلية قدر الإمكان إلى آليات الرصد والمواقيت المحددة لورقة استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الأطر للتخفيف من العبء الإداري على حكومة بوروندي. وإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة بناء السلام، إلى جانب شركاء في بوروندي، باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أولويات بناء السلام المحددة في هذا الإطار الاستراتيجي من خلال إعداد خريطة الأنشطة، وتحديد الثغرات، ووضع المؤشرات والمعالم، وتحديد التسلسل الزمني للجهود.